مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٢٠٤ (الاستئناف ١)
الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد أنجابا .... (ناميبيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد ليستريه
أوكرانيا .... السيد يلتشنكو
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد بن مصطفى
جامايكا .... الآنسة دورانت
الصين .... السيد وانغ ينغفان
فرنسا .... السيد لفيت
كندا .... السيد هاينبيكر
مالي .... السيد وان
ماليزيا .... السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
هولندا .... السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

00-67364
0067364

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2000/928)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2000/929)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2000/930)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2000/934)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2000/935)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠، يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي دولة الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والسودان، وعمان، وفييت نام، ولبنان، والمغرب، ونيبال، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد الطيب (إندونيسيا) والسيد أكاساكا (اليابان)، والسيد تدمري (لبنان)، والسيد زاهد (المغرب)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد الحسن (عمان)، والسيد عروة (السودان)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد نغوين ثانك تشاك (فييت نام)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فيما يلي نصها:

”بصفتي رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب دعوتي للمشاركة في مناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وفي مناسبات سابقة كان مجلس الأمن يوجه دعوات إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله. ووفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وأود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

”باسم أعضاء جامعة الدول العربية يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى سعادة الدكتور حسين حسونة، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لإلقاء كلمة أمام المجلس وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لدى نظر المجلس في البند المعنون ’الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة‘“.

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/2000/939.

وإذا لم أجد اعتراضا فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد حسين حسونة.

ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وأود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”يشرفني بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية بالأمم المتحدة أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى سعادة السيد مختار لاماني المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وذلك خلال مناقشة المجلس للبند المعنون ’الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية‘ المقرر النظر فيه يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠“.

وسوف تصدر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/2000/951.

وإذا لم أجد اعتراضا فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد لاماني بموجب المادة ٣٩.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): على الرغم من الظروف المأساوية التي يعقد فيها هذا الاجتماع الأول لمجلس الأمن برئاستكم، سيدي، فإنني أود الإعراب عن الاغتباط والإعزاز لرؤيتكم، الابن البار لأفريقيا، بعد ابن بار آخر لأفريقيا على قمة المجلس.

وإنني لواثق أن خصالكم المهنية والإنسانية النبيلة التي يسلم بها كل زملائكم، سوف تمكنكم من تسيير عمل المجلس بذكاء مثلما سيرها سلفكم، أخي السفير مختار عوني ممثل مالي - الجدير بتقديرنا وإعجابنا - في شهر حافل بالعمل بصفة خاصة، عندما شرفنا رؤساء الدول والحكومات بحضورهم في هذه الغرفة بالذات.

وأشكركم لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشات. وأود أن أبدي تعليقات قليلة على أسلوب أداء مجلس الأمن لعمله ومواقفه تجاه تقرير الموعد المناسب لعقد أو عدم عقد جلسة رسمية.

والواقع أن مشاورات المجلس قد تأخرت وتلكأت بشكل غير معقول بالنسبة لعقد جلسة عامة، حتى عندما يقدم الطلب لعقد جلسة من هذا القبيل من مجموعة أو عدة مجموعات إقليمية، بالنسبة لمبدأ إشراك أو عدم إشراك غير أعضاء المجلس؟ وبالنسبة لتحديد أو عدم تحديد حق بلدان معينة في الكلام على أساس اعتبارات ليست دائما مبررة؛ بل وبالنسبة لحق مطالبة المتكلمين باستعمال لهجة معينة في المناقشات.

وتبذل المحاولات حاليا بتقييد الوصول إلى المجلس وكأنما لا يكفي أن أسلوب عمل المجلس سبب بالفعل ما يكفي من المشاكل وأن طرائق عمله تحتاج فعلا إلى تنقيح وتحسين.

وأذكر المجلس بأنني والدول الأعضاء في هذه المنظمة نفهم أن من الحق المطلق لأي دولة عضو أن تدعو إلى عقد جلسة عامة ومن الحق المطلق لأي دولة أن تتكلم في أي مناقشة وأن تستخدم اللهجة التي تراها مناسبة.

وتظل الأمم المتحدة في نظر عدد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وبالتأكيد أضعفها وأصغرها، المحفل النهائي الذي تستطيع فيه أن تعبر بكل حرية وبلا خوف عن آرائها وتطلعاتها بل وإحباطاتها وغضبها حين يعجز المجتمع الدولي عن حماية النساء والأطفال من جنون الرجال القاتل في الشرق الأوسط أو في أفريقيا أو أوروبا أو في أي مكان آخر.

وبتقييد الحق في الكلام وتفضيل المشاورات السرية - التي قد يثبت من آن لآخر أن تكون مفيدة وضرورية -

للمناقشة الصريحة والشفافة والعامة تصبح العملية غير ديمقراطية ومتناقضة مع جوهر مبادئ منظمتنا. ولو استمر هذا الاتجاه المؤسف فقد نجد أنفسنا في يوم ما وقد تقلصنا إلى مجرد التأمل في الكلمات المشهورة لشائر فرنسي وهي: ''كل ما ترك لنا هو الحق في الإخلاد إلى الهدوء وحتى هذا ثمة كلام على حرماننا منه''.

وهذه الحالة وحدها تجعل إصلاح مجلس الأمن عاجلا حتى أكثر من ذلك. وربما آن الأوان لقيامنا بمعالجة هذه المسألة.

منذ عدة أيام ما فتئ سكان القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة يقعون ضحايا القمع الذي نادرا ما كان يشاهد أمثاله منذ الانتفاضة. والواقع أن الأطفال والمراهقين، غير المسلحين إلا بإيمانهم بعدالة قضيتهم، والذين ليس لديهم لحماية نفسهم سوى وسائل الدفاع البدائية المثيرة للشفقة التي تقدمها إليهم الطبيعة، إنما يواجهون بالفعل تشكيلة عسكرية تضم دبابات وصواريخ وهليكوبترات حربية.

ونتيجة هذه المواجهة، الواضح عدم تناسبها – وهل نستطيع حقا التحدث عن المواجهة؟ – هي عشرات من الأبرياء، بما في ذلك الأطفال الصغار جدا – واليوم قتل في قطاع غزة بالرصاص عمدا طفل عمره ١٠ سنوات – بينما لم يكن لدى هؤلاء الناس لمواجهة قاتليهم سوى قبضتهم، وحجارهم. وحتى سيارات الإسعاف الحاملة لعلم الصليب الأحمر تعرضت للنيران.

ولقد رأينا جميعا على مدى هذه الأيام الماضية هذا الهيجان من السلوك الوحشي الذي يرجع إلى عهد آخر. لقد رأينا جميعا نقلا حيا على الهواء وعلى شاشات تلفزتنا المنظر الذي لا يحتمل للطفل البالغ عمره ١٢ عاما وهو يقتل بقسوة رغم توسلات أبيه ومحاولات أبيه الفاشلة في حماية ابنه من رصاصات الجنود الإسرائيليين. وما هو أسوأ من ذلك أن عامل الإسعاف الذي حاول أن يساعد وقع أيضا في شباك رصاصات الجيش الإسرائيلي وقتل.

وإذا كانت هذه الصور المؤلمة التي جلبتها آلات التصوير إلى حجرات معيشتنا والتي لا تزال تراودنا اليوم وحتى تراودنا في قاعة مجلس الأمن هذه – إذا كان بوسعها أن تفي ببعض الأغراض، فهي لتقنعنا من ناحية أنه من غير المقبول أن يستهدف الأطفال، ومن ناحية أخرى، أننا يجب علينا أن نقوم، على سبيل الاستعجال، بكل ما نستطيع لنفرض وقف هذه المذبحة المخجلة في أقرب وقت ممكن. ويجب علينا تماما أن نرى حماية المدنيين الذين كانوا ضحايا لوحشية القوات الإسرائيلية المحتلة.

إن الأعمال التي أشعلت نيران التطورات المأساوية في القدس الشريف والأراضي المحتلة يوم الجمعة الماضي معروفة تماما، كما أن المسؤولين عنها معروفون أيضا. ونحن نعلم جميعا أن المتسبب الأصلي في هذه المأساة الرهيبة هو القائد الذي أمر بمذابح صبرا وشاتيلا، وبغزو واحتلال لبنان. كما نعرف جميعا أن القصد من هذا العمل الاستفزازي الذي أدى إلى المأساة التي يعاني منها الأهالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما هو تمزيق عملية السلام وتحطيم فرص التوصل إلى تسوية نهائية عادلة للمسألة الفلسطينية. ونحن نعلم جميعا أن السلام العادل والدائم والشامل مستحيل بدون الانسحاب النهائي الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وبدون استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني – بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الوقت الصعب الذي يقع فيه المدنيون الفلسطينيون ضحايا لوحشية القوات المحتلة، من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بالوفاء بمسؤولياته وتأدية دوره والالتزام

بولايته فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني والقانون الدولي. ويجب أن يتأكد المجلس في أقرب وقت ممكن – من وضع حد للإجراءات غير القانونية التي تقوم بها السلطة المحتلة الإسرائيلية. ويجب بصفة خاصة، وضع حد لاستخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين العزل.

كما يجب أن تنسحب قوات الأمن الإسرائيلية فورا من ميدان الحرم الشريف والسماح للأماكن الثلاثة المقدسة للإسلام أن تستعيد وقارها وهدوءها. ويجب أيضا على هذه القوات أن تنسحب من المدن الفلسطينية التي ترابط فيها. ويجب في النهاية، إنذار إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة باحترام اتفاقية جنيف الرابعة وضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين.

هذه هي أمانينا – أماني بلادي الجزائر، التي وقفت وستظل تقف صفا واحدا مع الشعب الفلسطيني الشقيق. ونحن نؤمن بشدة أن السلام هو الاستراتيجية السليمة لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأنني لعلى ثقة بأن هذه أيضا أماني المجتمع الدولي برمته، وليس لمجلس الأمن الحق في إحباط أماني المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ بشكركم سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع الهام للنظر في تطور خطير انصب علينا كصدمة. لقد رأينا جميعا الوجه الذي يكسوه الألم لذلك الطفل الصغير الذي يرقد بجوار والده والنفس الأخير في حياته يتسرب منه. هذه كانت لمحة واحدة فقط للمستقبل الذي يعاني منه آلاف الأطفال في مختلف أجزاء العالم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو في حالات الصراعات. وهذه المأساة بمثابة تذكرة كئيبة بأن جزءا من الإنسانية يموت في كل مرة تنتزع فيها حياة بريئة بالعنف.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في أعقاب الأحداث المأساوية في فلسطين، التي أدت إلى وفاة عشرات من المدنيين الأبرياء في فلسطين، التي أدت إلى وفاة عشرات من المدنيين الأبرياء بما فيهم الأطفال، وإلى إصابات لكثيرين آخرين. وبهذه الواقعة تبخرت بسرعة الآمال بأن السلام بدأت جذوره تتأصل في النهاية في الشرق الأوسط.

ونحن نشارك في الغضب الدولي والقلق إزاء عجرفة القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل بالقرب من الحرم الشريف، ثالث أقدس أماكن الإسلام. وكان السبب المباشر هو التصميم في غير محله من جانب عناصر معينة في إسرائيل على تقويض عملية سلام الشرق الأوسط. ويجب أن يرسل مجلس الأمن رسالة لا ريب فيها بأن هذه التصرفات الاستفزازية وإراقة دماء الفلسطينيين الأبرياء يرفضها المجتمع الدولي.

إن القوة المفرطة التي استخدمتها سلطات الأمن الإسرائيلية لا مبرر لها ببساطة. لقد ارتكبت مخالفات خطيرة في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وتؤكد المادة الأولى من تلك الاتفاقية

”إن الأطراف المتعاقدة السامية تتعهد باحترام الاتفاقية الحالية وتأمين احترامها في جميع الظروف“.

ولا يزال قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران إطار عمل قابل للتطبيق وعادل من أجل تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. ولا يزال مركز القدس الشريف، مدينة بيت المقدس، محور أية تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي. ولن يكون بالمستطاع تحقيق

سلام دائم في المنطقة دون إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وهذه الحقوق تشمل حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف وممارسته لسيادته التامة على الحرم الشريف. وتعرب باكستان عن دعمها القاطع للكفاح العادل لشعب فلسطين من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. هذه هي سياستنا فيما يتعلق بجميع الشعوب التي تكافح ضد الاحتلال والقمع الأجنبيين.

وكانت عملية السلام قد بدأت مؤخرا بإحراز تقدم ثابت، وإن كان بطيئا بصورة مؤلمة، نتيجة النهج الواقعية التي يتبعها زعماء الجانبين. ولقد أصيبت الآن بضربة قاسية جعلتها تصل إلى حافة الانهيار. واستمرار العنف يهدد بتدمير عملية السلام. لذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية للحيلولة دون المزيد من تدهور الموقف. ولا بد من إعادة وضع عملية السلام على مسارها على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فسلطة ومصداقية الأمم المتحدة معرضتان للخطر.

ومن أجل ذلك تقتضي الضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، باتخاذ إجراءات فورية، لوضع حد لجولة العنف الدائر في الوقت الحاضر ضد الفلسطينيين، وضمان امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وضمان سلامة وقدسية القدس الشريف وتيسير إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. واحتمالات السلام في تلك المنطقة، بل ورخاء الشرق الأوسط في المستقبل، تتوقف الآن على هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): يسرني أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهانئ لكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن الموقر لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأن حكمتكم، وخبرتكم، وواسع معرفتكم، ستؤدي إلى النجاح المنشود معبرا عن بالغ تقديري لسلفكم السيد مختار عوني سفير مالي على الكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال فترة رئاسته. كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب كل من المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

إن عقد هذه الجلسة الطارئة في هذه اللحظات لتناول الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو تعبير واضح عن مدى اهتمام وإدراك المجلس لخطورة الأحداث الأخيرة التي تهدد منطقتنا بحلقة جديدة من العنف وسفك الدماء. ولقد حذر صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من مخاطر هذه الأعمال على مسيرة السلام. وتؤكد هذه الأحداث مرة أخرى حاجة الشرق الأوسط الملحة إلى السلام وحق الشعب الفلسطيني في التخلص من نير الظلم والاحتلال الذي ما زال يعاني منه منذ زمن طويل.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدين ما تعرض له الفلسطينيون في القدس الشريف والأراضي المحتلة من اعتداءات وجرائم بشعة على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية، كما تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى القيام بسحب قواتها من الأراضي والمدن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء.

إن ما يجري في القدس الشريف هو نتيجة مباشرة للتطرف والممارسات الاستفزازية التي تمارسها القوى الرافضة للسلام داخل إسرائيل ضد الفلسطينيين والتي تسيء لمشاعر العرب والمسلمين. ولقد صرح دولة رئيس الوزراء الأردني السيد علي أبو الراغب بأن إطلاق يد التطرف أو غض النظر عنه سيولدان المزيد من التطرف والاحتقانات وسيلغيان لغة الحوار التي قبلناها جميعا في المنطقة أسلوبا وحيدا

وفاعلا للتوصل إلى السلام العادل والشامل الذي نسعى إلى تحقيقه.

وتدعو حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الحكومة الإسرائيلية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء هذا الوضع الدقيق في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها عملية السلام في المنطقة، والتوقف عن إلحاق الأذى بالشعب الفلسطيني خاصة من الجهات المتطرفة ضيقة الأفق التي تقوض بتصرفاتها عملية السلام وتعمل على إعادة المنطقة إلى حالة النزاع والعنف ومشاعر الكراهية والعداء.

إن الأردن مليكا وحكومة وشعبا ليؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف معربا باسم حكومتي عن أصدق مشاعر العزاء والمواساة للقيادة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الشقيق بشهدائه الأبرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي السيد إبرا دغويني كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه لكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وإني لواثق، أن أعمال المجلس ستدار بتوجيهكم الحكيم على نحو بناء وفعال وستتوج بالنجاح.

وأود أن أتقدم أيضا بالتهنئة لسلفكم، السفير مختار عوني، الممثل الدائم لمالي في الأمم المتحدة، على الطريقة المثالية التي وجه بها أعمال المجلس في أيلول/سبتمبر - أي خلال مؤتمر قمة الألفية التاريخي.

وإني لممتن لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين لأنكم أتحتم لي الفرصة لأن أشارك، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في هذه المناقشة الهامة بشأن الأحداث الأخيرة التي جرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

فنحن نتابع عن كثب منذ شهور محاولات التوصل إلى تسوية سلمية نهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أننا علقنا الآمال بشكل متزايد على النتائج التي ستسفر عنها العملية السلمية. ورغم أن مؤتمر قمة كامب ديفيد للسلام الذي عقد تحت رعاية الولايات المتحدة في تموز/يوليه لم يسفر عن النتائج المرجوة، فقد بقي الطرفان معا، رغم ذلك، وتناولنا بصراحة كل القضايا. وقد أثار ذلك الآمال في احتمال التوصل إلى اتفاق. وفي الواقع، فقد قرر الجانب الفلسطيني خلال الشهر الماضي إرجاء إعلان قيام دولته رغم أن كان له الحق الكامل في أن يفعل ذلك. فبهذا العمل الشجاع والمسؤول، منحت فلسطين السلام فرصة أخرى.

ومن المؤسف أن الجانب الإسرائيلي لم يرد بالمثل. فطيلة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن الوضع النهائي، استمرت دون توقف الأعمال الاستيطانية الإسرائيلية سواء في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس، أو في قطاع غزة. وهذه التدابير غير القانونية، التي تقوض بشكل خطير حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في القدس الشرقية المحتلة، إنما تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، ولعدد كبير من القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ ١٩٤٧.

وكما يعرف الأعضاء، فإن آخر اندلاع للعنف جاء في أعقاب الزيارة الاستفزازية للحرم الشريف المقدس التي قام بها السيد أريال شارون، رئيس المعارضة الإسرائيلية، والطريقة الوحشية وغير المتناسبة والعشوائية التي ردت بها قوات الدفاع والشرطة الإسرائيلية على الاحتجاجات التي أثارتها الزيارة بين الفلسطينيين. وكما نعرف جميعا، فإن النتائج مفجعة؛ فيبدو أن ٦٣ فلسطينيا قد لقوا حتفهم وأن أكثر من ٥٠٠ ١ قد أصيبوا بجراح. ومن بين الضحايا مدنيون بل أطفال أبرياء، بعضهم في سن صغير جدا يصل إلى ١٢ سنة. وهذه الأعمال غير الإنسانية تتعارض مع القانون الإنساني ونص وروح إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي والاتفاقات التنفيذية اللاحقة. ويمكن لهذه الأعمال أن تهدد مفاوضات السلام بأكملها في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تدخل في المرحلة الأكثر حسما. فقد سددوا ضربة قاسية لمصداقية عملية السلام بأكملها وهددوا بالتالي السلم والاستقرار في المنطقة.

وهذه الأحداث المؤسفة أثارت قلق كل المجتمع الدولي، بدءا بالراعيين لعملية السلام، وكذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف أن تنضم إليها وأن تحض الطرفين على الامتناع عن الاستمرار في تصعيد العنف وألا يدخرا جهدا في نزع الفتيل من التوتر مرة وإلى الأبد. وفضلا عن ذلك، تنضم اللجنة إلى كل أعضاء المجتمع الدولي الذين دعوا الحكومة الإسرائيلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن الإسرائيلية إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير أخرى يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. وتدعو اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى احترام الأماكن المقدسة. وتدعو اللجنة إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني. وتحض على حماية ممتلكات الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وإلى وقف كل الأنشطة التي قد تؤدي إلى إجهاض الجهود السلمية. واللجنة تناشد الطرفين أن ينتقلا على وجه السرعة إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها أصلا بنية حسنة، بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

واللجنة ما زالت على قناعة بأن ما من شيء سوى تحقيق تقدم مشترك وسريع على طريق العملية السلمية صوب تسوية شاملة وعادلة ودائمة سيمكننا من وقف التدهور في الحالة في الشرق الأوسط. ويمكن لأي تفاقم في التوتر السائد في الوقت الراهن أن يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى السلم والاستقرار في المنطقة – وهو شيء لا يريد أحد أن يراه.

وكما ندرك جميعا، فليس هناك بديل محتمل للمفاوضات السلمية – وهي المفاوضات التي بدأها الطرفان بشجاعة فائقة. وينبغي للقادة الإسرائيليين أن يسلموا بأن من غير الممكن فرض السلم والاستقرار من جانب واحد وبالوسائل العسكرية، وإن السلم والأمن يجب أن يقوما أولا وقبل كل شيء على الاحترام المتبادل وعلى استحداث شراكات تستند إلى العدل والثقة المتبادلة. ولا حاجة لأن نشير إلى أن السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنكر للاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تتماشى مطلقا مع عملية السلام.

ومن خلال عقد هذا الاجتماع، أوضح أصلا بجلاء أعضاء مجلس الأمن أنهم يشعرون بقلق عميق من الحالة المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن المشاكل التي تهدد بأن تخرج عملية السلام عن مسارها. واللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تحدوها آمال جياشة بأن تتيح هذه المناقشة الفرصة للمجلس

لكي يوضح عزمه على التوصل إلى السبل التي تحول دون تصعيد العنف الذي شاهدناه جميعا، وتعيد عملية السلام إلى مسارها لكي نتمكن من التوصل قريبا إلى نهاية ناجحة.

والمجتمع الدولي، وبخاصة رعاة عملية السلام، يجب أن يساعد الطرفين على التقدم بسرعة على درب السلام التفاوضي الذي التزما به معا لضمان السلام الدائم في المنطقة.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد على أن اللجنة التي أمثلها ترى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية والدائمة الملقاة على عاتقها فيما يتعلق بكل جوانب القضية الفلسطينية، بما فيها مشكلة القدس. إلى أن تسوى هذه القضية بشكل مرض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإلى أن يجري في نهاية المطاف إعمال جميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. والأحداث التي جمعتنا معا اليوم تبرهن مرة أخرى على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل التدخل في حل القضية الفلسطينية وفي جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي في مستهل كلمته أن يهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وهو الذي يعرف عن قرب خبرتكم وكفاءتكم. كما يتقدم بالشكر لسلفكم سعادة السفير مختار أون، سفير جمهورية مالي على جهوده المتميزة في إدارة أعمال المجلس للشهر المنصرم.

كما يود وفد بلادي أن يتقدم لكم، ولأعضاء المجلس، بالشكر على عقدكم هذه الجلسة، التي تؤكد المصداقية في تنفيذكم لأحد أهم الوظائف الموكلة إليكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين. وأن الكويت تؤكد على أن ما قام به أريل شارون بمباركة ودعم من الحكومة الإسرائيلية، من مذابح ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، يعد تهديدا سافرا للأمن الدولي، ناهيك عما أدى إليه من استفزاز واضح لمشاعر الأمة العربية والإسلامية على حد سواء.

يواجه وفد بلادي صعوبة في وصف المشاعر التي تخالجنا على إثر المذابح والمشاهد المأساوية التي يتعرض لها أطفال وشباب وشيوخ الشعب الفلسطيني. هذه المذابح التي لا تزال مستمرة حتى صباح هذا اليوم، حيث سقط أكثر من قتيل ولا شك مئات من الجرحى، على حسب ما سردته وكالات الأنباء. لكننا لا نستطيع أن ننسى تلك الصورة المؤلمة التي شاهدها العالم بأسره عند استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدره ومن لحقه من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين راحوا ضحية لهمجية وبربرية جنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد زاد الألم في نفوسنا كبشر، قبل أن نكون مسلمين أو عرب، ردة فعل المنظمة، وهي التي أعلنت للتو، وخلال القمة الألفية، التزامها ببذل كافة الجهود لحماية المستضعفين وخاصة أطفالنا أجيال المستقبل. إن هذا، ومع مزيد من الأسف، يدفعنا لكي نطرح تساؤلات عديدة حول مصداقية ما أعلن عنه في هذه المنظمة، وما هو معمول به منذ فترة طويلة، وأخص بالذكر ما يلي: أولا، اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩؛ وثانيا، اجتماعات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة ولا سيما القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الصادر عن مجلسكم بهذا الشأن؛ وثالثا، تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، وتعيينه

لمبعوث دولي لهذا الغرض؛ ورابعا، اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٨؛ وخامسا، نتائج القمة الألفية، التي لم يجف بعد الحبر الذي كتبت به؛ وسادسا، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر الطفل والتي سوف تعقد في العام القادم.

وبناء على هذه الأسس، وفي إطار ما شهدناه خلال اليومين الماضيين من أحداث مأساوية وقتل متعمد لأطفال عزل، هل نستطيع أن نقنع شعوبنا الآن بأن منظمة الأمم المتحدة لديها القدرة على منع أمثال أريل شارون إذا ما قرروا قتل براءة الأطفال ومسحها من الوجود؟ وهل تستطيع منظمة الأمم المتحدة التخفيف من صرخة كل طفل فلسطيني راح ضحية الممارسات الإسرائيلية القمعية الأخيرة؟ إن وفد بلادي سيترك الجواب عن هذه الاستفسارات لكم ولأعضاء مجلسكم، أيها السيد الرئيس.

إن حكومة دولة الكويت، ممثلة بمجلس الوزراء، استنكرت هذه الممارسات الإسرائيلية الوحشية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس الشريف، نتيجة لاستخدام القوات الإسرائيلية إجراءات مبالغ بها ضد المدنيين هناك. كما عبرت الكويت، على كافة المستويات، عن رفضها وشجبها الشديد للزيارة الاستفزازية التي قام بها أريل شارون إلى الحرم القدسي الشريف وانتهاكه لحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة. كما تعتبر الكويت هذه الممارسات الإسرائيلية انتهاكا صريحا لقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي أدان بشدة أية عمليات استهداف للأطفال في حالات الصراع المسلح. كما تعتبر تلك الانتهاكات تعديا على مبادئ القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد أصبح واضحا للرأي العام العالمي مدى حساسية قضية القدس الشريف، كما ثبت للجميع أن الشعوب العربية والإسلامية لن تفرط يوما بحقوقها في هذه المقدسات، وخاصة الحرم القدسي الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين. وفي هذا السياق، تؤكد الكويت موقفها الثابت بضرورة دعم مطالب الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإن أي حل عادل وشامل في المنطقة يجب أن يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان العربي السوري.

في الختام، ندعو مجلس الأمن لأن ينهض بمسؤولياته لوقف الممارسات الإسرائيلية القمعية التي تمارس ضد الأبرياء والمدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني والتنديد بها، والطلب من إسرائيل سحب قواتها من الحرم القدسي الشريف وكافة الأراضي الفلسطينية، وإجراء تحقيقات دولية حول الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطفال منهم، وتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن كافة هذه الأعمال. كما تشكر الكويت الجهود التي قامت بها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجهود مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك وحكومته في مجال إعادة الهدوء والأوضاع الطبيعية في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): في البداية أود أن أتقدم لسعادتكم، السيد الرئيس، بخالص التهنئة على ترؤسكم أعمال المجلس للشهر الحالي. وكلي ثقة بأن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية ستكونان خير عون لنا بإذن الله في إدارة دفة هذا الموضوع الحساس والهام والخطير.

ولا شك بأن الدعوة لعقد هذا الاجتماع إنما نبعت من تفهمكم العميق لهذه المشكلة التي نواجهها الآن على الساحة الفلسطينية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لسعادة السفير مختار وان، المندوب الدائم لجمهورية مالي، على عمله الممتاز وحكمته في إدارة أعمال المجلس خلال ترؤسه لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

إن ما تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة الآن من انتفاضة شعبية ما هو إلا تعبير عن الكبت الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني جراء الطغيان الإسرائيلي الذي تجاوز كل الحدود، والذي كان من آخر مظاهره الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم حزب المعارضة الإسرائيلي اريل شارون يوم الخميس الماضي إلى ساحة الحرم الشريف، في محاولة أخرى من جانب إسرائيل للتأكيد على ادعاءاتها الباطلة بالحق الإسرائيلي في القدس الشريف، متجاهلة كل القرارات والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). إن الزيارة لا تمثل استفزازا لمشاعر الشعب الفلسطيني فحسب، ولكنها تؤجج مشاعر ملايين المسلمين حول العالم أيضا. وقد تنذر بمخاطر لا يمكن أن تحمد عقباها. وكما يعلم المجلس، إن للشعوب طاقة في الصبر، ونحن نرى أن الصبر قد تجاوز الحدود بالنسبة للقضية الفلسطينية.

لقد تابعنا وتابع العالم أجمع من خلال الصحف والأخبار وما تناقلته محطات التلفزة العالمية من مناظر مرعبة لتصرفات الجيش الإسرائيلي المحتل والمدجج بشتى أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بما فيها الدبابات والطائرات العمودية، للتصدي لمدنيين عزل. وكم هو لمنظر أليم للطفل، محمد جمال الدرة، ذي الإثني عشر ربيعا، وهو يُقتل بين أحضان أبيه في جريمة بشعة. إنه لمشهد بشع تذرف له دموع الرجال إضافة لكونه مخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على حماية المدنيين وقت الحرب.

وفي هذا الصدد أتقدم باسم حكومة وشعب دولة قطر ووفدها الدائم بأعمق العزاء وعظيم المواساة لأسر الضحايا، جعلهم الله من الشهداء والصديقين. وكما قال سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم. بسم الله الرحمن الرحيم

”ولا تحسبنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون“ (سورة آل عمران، الآية ١٦٩).

صدق الله العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

إن ما يقوم به الجيش الإسرائيلي وخلفه المستوطنون اليهود من تصرف عدواني خارج عن الأعراف والقوانين الدولية المتعارف عليها في مواجهة شعب أعزل من السلاح لهو وصمة عار في جبين كل من يدافع عن الحقوق الإسرائيلية، وتأكيد جديد بأن الحكومة الإسرائيلية لا تزال أسيرة الجناح المتطرف من شعبها الذي لا يولي أي اعتبار لقرارات الشرعية الدولية.

إن المجتمع الدولي مطالب بأن يأخذ دوره ويتحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني الذي احتُلت أرضه وهُجر شعبه إلى كافة بقاع الأرض، لكي يعاني من حالة لجوء دائم بسبب تعنت إسرائيل الدائم وعدم الاعتراف بالواقع وبحقوقه في العودة إلى أرضه التي انتزع منها.

إننا ننتظر كما ينتظر العالم أجمع ما تسفر عنه مباحثات باريس والتي تجمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والرئيس الإسرائيلي إيهود باراك ووزير الخارجية الأمريكية مادلين البرايت. إلا أن رؤيتنا في دولة قطر، بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إنما تستند على الأسس والمبادئ الواقعية بصرف النظر عن الرؤى المتباينة حولها. فالسلام العادل والشامل والدائم يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه السياسية والوطنية المشروعة، بما فيها حقه في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن الأحداث المأساوية التي تشهدها الأراضي المحتلة الفلسطينية يجب ألا تمر مرور الكرام، فالشعوب سيدي الرئيس لا تغفر وإننا في هذا الصدد نطالب مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

أولا، التدخل السريع من أجل دعوة إسرائيل لوقف أعمالها الحربية العدوانية الغاشمة وسحب قواتها التي تقتل الأبرياء والمدنيين الفلسطينيين العزل بما فيهم الأطفال وعلى نطاق واسع. ثانيا، عدم التعرض للفلسطينيين العزل من قبل الجيش الإسرائيلي وإعطاؤهم الحرية الكاملة في ممارسة شعائرهم الدينية في القدس الشريف. ثالثا، إجراء تحقيق دولي في الأحداث المخزية والمحزنة وتقديم المسؤولين الإسرائيليين عن إطلاق الرصاص على المواطنين الفلسطينيين وقتل العشرات وإصابة المئات منهم، إلى المحاكمة. رابعا، إدانة الزيارة الاستفزازية التي قام بها أريل شارون إلى الحرم القدسي. خامسا، إدانة تصرف قوة الاحتلال الإسرائيلي ومطالبتهم بالالتزام بما يفرضه القانون الدولي والمعاهدات وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة. سادسا، تعويض المدنيين الفلسطينيين عما أصابهم وأصاب أسرهم من أذى بسبب تلك الأحداث. وهذا هو أقل ما يمكن أن نطلبه لتهدئة ثورة الشارع العربي وتجديد مصداقية مجلس الأمن للرأي العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل البحرين. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): لقد وضعت كلمتي في ملف أسود حدادا على أرواح الضحايا الفلسطينيين الذي سقطوا شهداء بالرصاص الإسرائيلي في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا أقل ما يمكن أن أعمله حيالهم كمواطن عربي.

بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه لكم باسم بلادي بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لكم النجاح والتوفيق. كما أود أن أعبر لكم عن التقدير لاستجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية في الأمم المتحدة والمجموعة الإسلامية ومكتب التنسيق التابع للأمم المتحدة لعقد هذا الاجتماع العاجل والهام وذلك لكي يقوم المجلس بأداء المهام الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن قيام رئيس حزب الليكود المتطرف أريل شارون الذي لا تزال يداه ملطختين بدماء شهداء مذبحة صبرا وشاتيلا بتدنيس ساحة الحرم القدسي الشريف، وما تبع هذا التدنيس من استفزاز واضح لمشاعر المسلمين أفرز ما كان متوقعا وهو انفجار انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد السلوك العدواني المتعمد.

لقد صرح مسؤول في الحكومة الإسرائيلية أول أمس بأنها لا تقر تصرف شارون وتعتقد أنه كان خطأ ولكن رد الفعل الفلسطيني، على حد تعبير المسؤول، كان عبارة عن سيناريو مدبر. ونحن نريد أن نتساءل هنا هل يعقل أن يريد الفلسطينيون خلق سيناريو يقتل ويجرح فيه أبناؤهم بالعشرات، لا بل بالمئات وذلك من جراء ردة فعل السلطات الإسرائيلية لا بشرطتها ولكن بعساكرها، ففي مقابل الحجارة الفلسطينية التي رماها بالأمس أطفال صاروا اليوم رجالا، جاء الرصاص الإسرائيلي الذي إذا دخل الجسم الفلسطيني ينفجر داخله إلى شراذم صغيرة لا تدع فيه جزءا

سليما، ولكم أن تتصوروا في هذه الحالة المعاناة الجسدية في الجسم الفلسطيني. هذا غير الدبابات والسمتيات والقناصة. وأمام هذا الجيش العرمرم الإسرائيلي سقط الضحايا من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، ولا نشك أن معظمكم قد رأى هذه الصورة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز يوم الأحد لهذا الأب وابنه والرعب واضح على وجهيهما، وسرعان ما أخذت الصورة إلا والإبن يُقتل والأب يُجرح وهو يحاول حماية ابنه. أما آخر الأخبار في هذا المسلسل الدموي فهو ما نشرته إحدى الصحف العربية عن أب كان يريد المشاركة في التعرف على جثة أحد القتلى الفلسطينيين ففوجئ بأن ذلك القتيل ما هو إلا ابنه، والطريقة التي قتل بها كانت في غاية الوحشية، وأقتبس من الجريدة: "واخترق صاروخ "لاو" جسد سامي الأسمر النحيل فمزق صدره وبطنه، إضافة إلى نحو سبع رصاصات في الجزء الأعلى من جسمه. ونقل سامي إلى مستشفى الشفاء وهو لا يحمل أية أوراق ثبوتية، وشاع الخبر أن شهيدا مجهول الهوية في المستشفى، وبث التلفزيون الفلسطيني الرسمي صوره. لكن والده وأمه المريضة التي ترقد في المستشفى نفسه، لم يعلما أن ابنهما فارق الحياة في قسم مجاور لهما".

السؤال الذي تفرضه هذه الأحداث المؤلمة موجه للأحياء من ضحايا الهولوكوست النازية: هل جاء بعد محنتهم جيل إسرائيلي ينتقم لهم ممن ليس مسؤولا عن تلك المحنة، وبطريقة وحشية متروعة الرحمة منها؟ ما ذنب الفلسطينيين حتى يدفعوا ثمن خطأ غيرهم؟ يُحتل وطنهم وتصادر أراضيهم ويُذبح مواطنوهم تكفيرا عن ذنب غيرهم. أين اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، أين قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني التي ضربت بها إسرائيل عرض الحائط؟ تماما مثل تجاهلها لاتفاقيات محادثات أوسلو ومؤتمر مدريد لأنها لا تريد إلا السلام الذي يلبي رغباتها والمتمثلة في عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة علاوة على مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات عليها.

هل يمكن بعد ذلك أن يكون لمحادثات السلام العادل، ونحن نشدد هنا على العادل، أي حظ من النجاح؟

الفلسطينيون ومن ورائهم العرب هم دعاة سلام، والاستفزاز دائما يأتي من الجانب الإسرائيلي الذي يجب أن تتولد لديه قناعة مبنية على التجربة بأن الاستسلام ليس في قاموس الفلسطينيين ولا العرب، وللإسرائيليين في أطفال حجارة الأمس ورجالها اليوم عبر كثيرة. أما إذا أرادوا الجنوح إلى السلام الشامل المبني على العدل بمصداقية خالية من الاستفزاز، فالفلسطينيون ومن ورائهم العرب أول من يدعم ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وكلنا ثقة بأن جهودكم ستتكلل بالنجاح. كما وأتوجه بالشكر الجزيل لشخصكم الكريم على الاستجابة السريعة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لمناقشة ومعالجة الوضع الخطير والمتأزم الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية الشرسة على الشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر للسيد مختار وان سفير مالي على جهوده المبذولة خلال الشهر المنصرم. كما أشكر جميع ممثلي الدول الذين تداعوا لعقد هذه الجلسة، وأخص بالشكر الأخ سفير تونس حين

توجه برسالة باسم المجموعة العربية وكذلك الأخ عزمي عجم سفير ماليزيا ورئيس (مجموعة) عدم الانحياز في المجلس ورئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

ستة أيام مرت قبل انعقاد هذه الجلسة، وهي مليئة بشلالات الدم وقوافل الشهداء والجرحى من الأخوة الفلسطينيين في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحتى شملت فلسطينيي عام ١٩٤٨ في داخل إسرائيل، إذ بلغ عدد القتلى العشرات، وزاد عدد الجرحى على ألفي جريح حسب معطيات اليوم، الذين يتحول قسم كبير منهم إلى قافلة الشهداء بسبب جراحهم الخطيرة وبسبب ازدحام المشافي وعدم استيعابها لضحايا هذه المجزرة الإسرائيلية.

لقد استمعت بكل اهتمام إلى بيانات السادة الممثلين الدائمين في جلسة بعد ظهر أمس وإلى الذين سبقوني بعد ظهر اليوم، وكان واضحا كل الوضوح تحميلهم الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم الليكود إلى الحرم القدسي الشريف المسؤولية المباشرة لاندلاع الأحداث الدامية والمأساوية في القدس والأراضي الفلسطينية.

إن زيارة شارون، رئيس حزب الليكود المتطرف، ومساندة الحكومة الإسرائيلية العمالية له بقوات عسكرية تأتمر بتعليماتها وليس بتعليمات شارون، حيث لا سلطة له عليها، تترجم موافقة الحكومة الإسرائيلية بصورة صريحة وواضحة لا تقبل الشك على الأحداث الدامية، وتؤكد وجود تنسيق بين الجانبين قفز بموجبه باراك العمالي ليتحالف مع خصمه القديم شارون الليكودي للتخطيط لما جرى لأسباب إسرائيلية داخلية ولإثبات، ومحاولة في إثبات، أن السيادة لإسرائيل على الحرم الشريف. وكان وقود هذه الحرب الإسرائيلية المعلنة على الشعب الفلسطيني أرواح وحياة المواطنين الفلسطينيين الأبرياء.

إن سجل شارون معروف للجميع وتحدث عنه الجميع، معروف للقاصي والداني، وليست هي المرة الأولى التي يرتكب فيها الفظائع والمجازر وليست هي المرة الأولى أيضا التي ترتكب فيها إسرائيل العدوان على المقدسات العربية والإسلامية في القدس، حيث كلنا يذكر حريق المسجد الأقصى ومذبحة الحرم الإبراهيمي ويذكر غولدشتاين الذي نصب له تمثال بعد هذه المذبحة، ونذكر أيضا حفر النفق تحت المسجد الأقصى الذي اجتمع مجلس الأمن بشأنه في حينه، وأرادت إسرائيل اليوم أن تضيف إلى هذه المجازر مجزرة أخرى لتدخل في سجل المجازر الحديثة العهد ضد العرب في الأراضي المحتلة.

إن مجرد توجه شارون إلى حرم المسجد الأقصى، محاطا بقوات الجيش والشرطة، هو استفزاز صارخ وملهب للمشاعر الدينية والكرامة الإنسانية. وما أن عبَّر المصلون الأبرياء مجرد التعبير عن استنكارهم لهذا السلوك العنصري حتى انهال عليهم الرصاص الإسرائيلي الغادر، بناء على أوامر مسبقة أعطيت إلى القوات الإسرائيلية لاقتحام المدن والقرى الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي ومحاصرة هذه المدن والقرى وقصف المدنيين الآمنين الأبرياء، بمختلف صنوف الأسلحة، بهدف تركيع الشعب الفلسطيني الذي يرفض الركوع والاستسلام.

وقد شاهد الجميع على شاشات التلفزة استخدام الطائرات والدبابات والصواريخ المضادة للدروع وقذائف الدبابات الموجهة إلى صدور ورؤوس الأطفال الذين تم قتلهم بدم بارد، ناهيك عن التدمير الذي لا مبرر له لمنازلهم وممتلكاتهم. وكلنا شاهد وكلنا بكى وحزن للحوادث الدامية والقتل المتعمد للأطفال، كقتل الطفل الذي سبقني بإثارة صورته الأخ سفير البحرين حين مات هذا الطفل في حضن والده رغم استغاثته ورجائه للقناصة الإسرائيليين بعدم قتله؛ والده يعالج الآن من إصابة برصاصات في بطنه ويستصرخ

العالم للثأر لابنه. هذا ما تؤدي إليه هذه الحرب المعلنة. وهناك طفل آخر قتله القناصة وهو يصعد على سطح أحد الأبنية، وهناك طفلة بعمر السنتين قتلت بعد عملية أجريت لها، وقتلت القوات الإسرائيلية سائق سيارة الإسعاف الذي نقل الطفل درة. وتهاجم سيارات الإسعاف التي تنقل المصابين باستمرار. هذا بالإضافة إلى مسلسل القتل المشين.

إن زيارة شارون وتداعياتها الخطيرة تطرح السؤال عن الهدف من تحديه المشاعر الدينية والوطنية بدعم من الحكومة الإسرائيلية. ما الذي يمكن استخلاصه من هذه الحرب المعلنة، هذه الحرب التي ما زالت حتى ساعة لقائنا هذا يضاف فيها المزيد من الشهداء إلى قافلة الشهداء الفلسطينيين الذين يدافعون عن أنفسهم بدمهم وبالحجارة مقابل أعتى الأسلحة، مقابل الرصاص الحي والصواريخ؟ إن كل المؤشرات تدل على أن الحكومة الإسرائيلية ليست بعيدة أبدا عن التخطيط لهذه المجزرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحقائق التالية:

أولا، بادرت الحكومة الإسرائيلية في الشهرين الماضيين إلى تزويد المستوطنين بأحدث الأسلحة الفتاكة للمساهمة في المجزرة البشعة، وهو ما نراه في الصور التلفزيونية أيضا.

ثانيا، أوعزت الحكومة إلى قواتها التي انتشرت في كل أنحاء القدس والضفة الغربية باستخدام الرصاص الحي وبأوامر مسبقة، بالإضافة إلى تحريك كافة صنوف الأسلحة - لمواجهة من؟ مواجهة الأطفال الذين نتحدث جميعنا عنهم ولمواجهة الشباب الفلسطينيين الذين يدافعون عن أنفسهم بدمهم وبالحجارة فقط. هل الحجر كالصاروخ، سيدي الرئيس؟ وهل الرصاص الحي القاتل كالحجر؟

ثالثا، تقوم القوات الإسرائيلية بارتكاب جرائم قتل جماعي متعمد وبعمليات لا تقل عن عمليات التطهير العرقي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي شمل حتى فلسطينيي الداخل الموجودين في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. إن هذه المحاولات تهدف إلى ترهيب ودب الذعر والقهر والإذلال، وتهدف إلى القضاء على الحقوق الفلسطينية وتسهيل عملية ابتلاع القدس.

رابعا، إن هذه المجزرة في جميع الأراضي المحتلة تؤكد مرة أخرى أن إسرائيل غير محبة للسلام رغم انفتاح العرب على السلام وتسامحهم، وتدل مرة أخرى أن عملية السلام تمر بأعقد مرحلة وأعقد أزمة. وهذا يطرح سؤالا هاما هو هل إسرائيل مستعدة فعلا لتحقيق سلام عادل وشامل؟ وأين هو موقع هذا المجلس الكريم، مجلس الأمن من عدم تنفيذ إسرائيل للقرارات الصادرة عنه وأهمها القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرها من القرارات التي باتت تشكل مجلدا؟

خامسا، إن دماء الشهداء التي يقدمها الأطفال والشباب والنساء والشيوخ الفلسطينيون، وإن غضبة الشارع الفلسطيني العارمة في دمشق وفي بغداد وفي عمان وفي القاهرة وفي لبنان وفي كل مكان لهي دليل قاطع على أن الشعب العربي الفلسطيني متمسك بحقوقه الوطنية المشروعة، ولن يفرط إطلاقا بقدسه ومقدساته، وهو متمسك بهويته وقوميته. وإن محاولات إسرائيل لابتلاع القدس بكاملها وابتكار قدس جديدة على مناطق خارج القدس ستواجه بالمقاومة الفلسطينية بالدم والحجارة دفاعا عن الحقوق المشروعة والقدس والمقدسات.

سادسا، لقد ألهبت الجرائم العدوانية الإسرائيلية، وبخاصة زيارة شارون للحرم الشريف، المشاعر الدينية والقومية، وفجرت السخط الشديد في العالم، واجتذبت الاستنكار والإدانة من الدول العربية والإسلامية ومن مختلف دول العالم، بما في ذلك الدول الصديقة لإسرائيل. وأكدت

هذه الأحداث أن القدس هي القضية الرمز لجميع العرب والمسلمين والمسيحيين، وأن قدر أهلها التصدي المستمر لمخططات إسرائيل الهادفة إلى تهويد القدس وطمس عروبتها وفصلها عن جسدها الفلسطيني والعربي.

إن الجمهورية العربية السورية، التي وقفت وما زالت تقف في خندق النضال الفلسطيني، إذ تستنكر وتدين بشدة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمجازر البشعة التي ترتكبها إسرائيل بحق الأخوة الفلسطينيين في القدس وفي الأراضي المحتلة وضد عرب ١٩٤٨، الذين سارعوا لمساندة إخوانهم دفاعا عن قدسهم ومقدساتهم ودفاعا عن هويتهم وكرامتهم العربية، تقدم أخلص التعازي للشعب الفلسطيني الشقيق بكامله ولذوي الشهداء الذين قضوا في سبيل الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

إن العدوان الذي ارتكبته القوات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، والتي تواصل اعتداءاتها حتى لحظة انعقاد هذا الاجتماع، حيث تحصد القوة المتظاهرين الفلسطينيين العزل وتفرغ الذخيرة الحية في صدورهم ورؤوسهم وتقتلهم بدم بارد وتدمر ممتلكاتهم، ما هو إلا خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس. بالإضافة إلى أن هذا العمل هو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي ضوء هذا الموقف أود أن أؤكد أن إسرائيل تثبت يوما بعد يوم ومرة بعد الأخرى أنها غير محبة للسلام، بعكس الأحاديث المزعومة لقادتها عن السلام.

إذا كانت إسرائيل تريد السلام الحقيقي فلماذا تماطل وتسوف في محادثات السلام؟ ولماذا لا تنفذ قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؟ ولماذا مازالت متشبثة باحتلال الأراضي العربية؟ ولماذا لا تقبل بإعادة القدس إلى الشعب العربي الفلسطيني؟ ولماذا تواصل الاستيطان وتوسيع المستوطنات على حساب الأراضي العربية المحتلة؟ ولماذا تحاول إسرائيل فرض شروط الاستسلام على بعض الأطراف العربية؟ ولماذا لا تسمح بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم؟

لقد بقي السلام غائبا، وعملية السلام تمر بمأزق كبير نتيجة الموقف المتعنت للحكومة الإسرائيلية، وعدم اعترافها بضرورة انسحابها إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وفق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبهذا الصدد، يجب أن ندرك جميعا أن السلام إما أن يكون عادلا وشاملا أو لا يكون. وإن السلام لن يتحقق ما لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتلتزم بتنفيذ أسس مرجعية مدريد، وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، حتى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولقد عبرت سورية عن صدقها وإخلاصها في دعوتها لسلام عادل وشامل. وكانت وما تزال واضحة في موقفها وحقوقها المعترف بها من قبل كافة دول العالم. وقد لمست سورية الرغبة الحقيقية والصدق من الراعي الأمريكي ومن راعيي عملية السلام، ولا سيما من جهود الرئيس كلينتون والوزيرة ألبرايت في ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل. إلا أن المعطيات على الأرض والمؤشرات التي نراها أمامنا، وآخرها ما حدث في القدس خلال الأيام الستة الماضية لا يتيح لنا الفصل بين ما يحدث في القدس وما يمكن أن يحدث في الجولان السوري المحتل، خاصة وأن السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم تتصف بتذبذب واضح حيال المسارات، وبالتشويه المتعمد لموقف سورية الواضح من السلام، هذا الموقف لا لبس فيه

في ضوء هذا الواقع وهذه التداعيات والمعطيات، فإننا نطالب مجلس الأمن بالتالي: أولا، بوقف العدوان الإسرائيلي فورا، وسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها والكف عن مواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني الأعزل.

ثانيا، أن يضطلع المجلس بمسؤولياته الملقاة على عاتقه عن حفظ الأمن والسلم الدوليين وفق الميثاق. وهذا يرتب على المجلس التخلي عن ازدواجية المعايير، وأن يدين الأعمال العدوانية والجرائم البشعة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، والتزام إسرائيل بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأن يطلب إلى إسرائيل الالتزام الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ثالثا، يترتب على المجلس أن يؤكد من جديد على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتُلت في حزيران/يونيه ١٩٦٧، وينطبق عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، كما ينطبق على جميع الأراضي المحتلة.

رابعا، إزاء إقرار المجتمع الدولي بأن زيارة شارون الليكودي المتطرف إلى القدس هي متعمدة ومدروسة ومخطط لها لاستفزاز المشاعر الدينية والقومية الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية، فإن مجلس الأمن مطالب بإدانة صريحة لزيارة شارون وإدانة مماثلة للحكومة الإسرائيلية لحمايتها هذه الزيارة الاستفزازية، والتي تدل على تحالف رئيس الحكومة الإسرائيلية مع خصمه الليكودي ضد فلسطين، القضية الرمز، وضد القدس، وضد السيادة الفلسطينية على القدس.

خامسا، إن هذه المجزرة البشعة التي ذهب ضحيتها الأطفال خاصة، تضع مصداقية مجلس الأمن ومستقبل قراراته في ميزان العدالة مرة أخرى وتستوجب ضرورة عدم بقائه صامتا وعاجزا عن اتخاذ قرار ملائم لكبح جماح الروح العدوانية الإسرائيلية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

لقد حان الوقت لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم المرتكبة بحق المدنيين العزل، وأن يتم الحفاظ على كافة حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه وعاصمتها القدس. وهذا ينطوي على ضمان السيادة الفلسطينية الكاملة وغير المنقوصة على القدس.

سادسا، يترتب على المجلس، وخاصة أعضائه الدائمين، ممارسة الضغوط المؤثرة على إسرائيل للمضي بعملية السلام بصورة جدية وحقيقية، ولتضع نصب أعينها أنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون تحقيق السلام العادل والشامل الذي يحقق الكرامة للجميع. ولا يمكن أن يتحقق السلام بالحديث الخادع والمبطن عن السلام، بل يتحقق السلام بالانخراط العملي الصادق والجدي الهادف إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وأود في الختام أن ألفت انتباه المجلس الموقر إلى أن الخطر، كل الخطر والتوتر كل التوتر، يكمن في أن تبقى إسرائيل هكذا تتحدى المجتمع الدولي والشرعية الدولية في رفضها لأسس السلام العادل والشامل والالتفاف عليها، وتبقى الشرعية الدولية تنظر بعين واحدة وتكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن في هذه الفترة الحرجة بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولدينا ثقة تامة في قيادتكم وجهودكم في تسيير شؤون المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

لقد ظلت القوات الصهيونية في الأراضي المحتلة، منذ الخميس الماضي تتصرف بردود فعل متطرفة وغير متناسبة إزاء الاحتجاجات المشروعة التي أعقبت أعمال الاستفزاز الصارخة التي ارتكبها مجرمو صبرا وشاتيلا وسرعان ما انتشرت خلال كل الأراضي المحتلة. وظلت المنطقة كلها خلال الأيام الأخيرة مسرحا لقتل العشرات وجرح المئات من المدنيين الفلسطينيين العزل.

إن التصرف الاستفزازي - الذي أقدمت عليه إحدى المجموعات في نظام الاحتلال يوم الخميس الماضي، بتيسير من المجموعة الأخرى، وما تلاه من أعمل القتل للفلسطينيين دون تمييز - ينفي عن إسرائيل الإدعاء بأنها تكن نوايا سلمية، أو الرغبة في التعايش السلمي مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة. وتمثل هذه الجريمة الأخيرة محاولة أخرى من جانب الصهاينة لتدنيس ذلك الحرم الإسلامي المقدس، وتدمير الطابع الإسلامي لبيت المقدس في نهاية المطاف. وقد جاءت تلك المحاولة عقب محاولتين سابقتين: الأولى في عام ١٩٦٩، لحرق المسجد الأقصى المقدس، والثانية في عام ١٩٩٦، لحفر أنفاق تحت أرضه المباركة. وقد أهانوا بذلك المشاعر الدينية لما يزيد على المليار مسلم في أنحاء العالم، وشرعوا في موجة جديدة من الجرائم في فلسطين المحتلة.

والجريمة الأخيرة التي ارتكبتها القوات المسلحة الإسرائيلية تأتي متفقة مع سياسات إسرائيل العدوانية والتوسعية. وتهدف إسرائيل بذلك، دون جدوى، للحصول على اعتراف دولي بادعائها السيادة على الأماكن الإسلامية المقدسة. وتتناقض الجرائم المتكررة والنهج الأخرق للنظام الصهيوني، مع كل ادعاءاته الطنانة والجوفاء بالسعي للسلام. وهذا النظام هو السبب الأساسي للتوتر وانعدام الاستقرار في المنطقة. فبينما يخادع بالتفاوض مع الفلسطينيين من أجل السلام، فإنه يشن هجمات عنيفة على العزل والمقهورين في الأراضي المحتلة.

وتمثل الأحداث الجارية في الأراضي المحتلة دليلا آخر على حرب الحجارة غير المتكافئة في مواجهة الأسلحة الثقيلة؛ والكفاح الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي؛ والتضحية من أجل الحرية والتحرير في مواجهة وقاحة القمع والاحتلال. ولن تنتهي هذه الحرب غير المتكافئة على الأرجح. وإذا تعلمنا من دروس التاريخ شيئا، فهو أن القمع، والعدوان والظلم لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، وإن الفلسطينيين سوف يقبضون على زمام مصيرهم في نهاية المطاف.

والسؤال الأساسي المطروح على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة، مجلس الأمن ووسطاء السلام في الشرق الأوسط، يتمثل في مدى الدماء، والأرواح، والتشريد والمعاناة الفلسطينية، الذي يمكن تبريره قبل أن يتم ترويض المحتلين والمعتدين، ويتحقق الحق الأساسي للفلسطينيين في تقرير المصير على أرضهم.

والمجتمع الدولي بشكل عام، والعالم الإسلامي على وجه الخصوص، يساوره عميق القلق إزاء الفظائع المستمرة التي تقترفها القوات الإسرائيلية. وتشهد الحوادث التي وقعت خلال الأيام الأخيرة، والتي نقلت عدسات التصوير جانبا منها، وشوهدت في جميع أنحاء العالم، على ازدراء النظام الإسرائيلي للرأي العام العالمي. إن احتقار زعماء إسرائيل لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ليس سرا خافيا

على أحد في هذه القاعة. أنه أمر يعرفه الجميع ويتذكرونه ويندّدون به، ولكن لا يفعلون الكثير ضده، إن هم فعلوا شيئا على الإطلاق.

وليس ثمة شك في أن من شأن هذا التصرف الأخير من جانب إسرائيل أن يزيد من تفاقم الأزمة في الشرق الأوسط ما لم يتدخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الحال لوضع حد لهذه الحملة الوحشية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن رئيس جمهورية إيران الإسلامية، بصفته رئيسا للقمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قد دعا لانعقاد جلسة طارئة لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة لبحث هذه المسألة.

وليس هناك شك في أنه يتوقع من مجلس الأمن بشكل خاص، أن يعمل بحزم من أجل وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها قوة الاحتلال لاتفاقية جنيف الرابعة، وللتمهيد لتقديم المسؤولين للعدالة. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في الإدانة الصريحة للاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية ضد المدنيين العزل.

وفي مناسبات عديدة في الماضي، طُلب إلى مجلس الأمن أن يضطلع بمهمته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بوضع حد للأعمال العدوانية غير الإنسانية للنظام الإسرائيلي. ومع الأسف، فإن ممارسة حق النقض، أو التهديد بممارستها، قد حالت حتى الآن دون اضطلاع المجلس بمسؤولياته الأساسية في مثل هذه القضية الحاسمة، الأمر الذي يثير خيبة أمل شديدة لدى المجتمع الدولي. ولاشك في أن تقاعس مجلس الأمن عن العمل يشجع إسرائيل على تحدي رغبات المجتمع الدولي، المتجسدة، في جملة أمور، في العديد من قرارات الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): أضم صوتي إلى من سبقني في إزجاء التهنئة لكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر مع ثقتي في مقدرتكم وحكمتكم في إدارة أعمال هذا المجلس إلى ما نصبو إليه. وأشكركم وأعضاء المجلس الموقر على سرعة تجاوبكم في عقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع الخطير في فلسطين المحتلة مما يؤكد عزمكم على تولي مسؤولياتكم بكل جدية وحزم. والشكر موصول لسلفكم سعادة السفير مختار عوني سفير جمهورية مالي الذي أدار أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي بما عرف عنه من حكمة ودراية وحنكة.

لقد تابع المجتمع الدولي بألم وغضب شديدين المجزرة البشعة التي ارتكبتها ولازالت ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في ساحة المسجد الأقصى وفي القدس الشريف وفي غيره في فلسطين المحتلة والتي ذهب ضحيتها عشرات الشهداء وسقط خلالها مئات الجرحى في صفوف العزل والأبرياء من المدنيين الفلسطينيين، شبابا وشيوخا وأطفالا ورجالا ونساء، الذين استفزت مشاعرهم وتأجج غضبهم بسبب زيارة زعيم حزب الليكود المتطرف اريل شارون ذي التاريخ الدامي المعروف في مذبحة صابرا وشاتيلا لساحة الحرم الشريف.

لقد اهتزت مشاعرنا جميعا لذلك المشهد الدامي لمقتل طفل فلسطيني بريء في أحضان أبيه برصاص قوات الاحتلال. وقد جرح الأب جروحا خطيرة في أماكن متعددة من جسده وهو يحاول حماية ابنه. إن ذلك المشهد هو أبلغ تعبير عن مأساة الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، ولعله

يمس شغاف القلوب الحية ويوقظ الضمائر المتغافلة عن الحق والعدل. وإنه لتذكير للمجتمع الدولي المتمثل في مجلسكم الموقر بضرورة إيجاد حل عادل وشامل لمعاناة الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه الشرعية وتقرير مصيره.

وبدلا من قيام الحكومة الإسرائيلية بواجبها وتحمل مسؤوليتها في الحفاظ على الأمن، وبدلا من منع اريل شارون من انتهاك المقدسات الإسلامية واستفزاز مشاعر المؤمنين، فهي تدرك أهداف زيارته وأبعاد تحديه مشاعر المسلمين وتعي نتائجها وانعكاساتها على الأوضاع في فلسطين المحتلة وعلى مسيرة السلام. وقامت إسرائيل بقتل المدنيين العزل وقصف الفلسطينيين بالصواريخ وحصارهم بالدبابات، واستخدمت المدافع والطائرات المروحية ولعلها بهذا التصرف اللاإنساني أرادت أن تكمل ما بدأه شارون من إهانة المقدسات الإسلامية وإرهاب الفلسطينيين الذين دافعوا عن مقدسا تهم والذود عن كرامتهم، وبهدف فرض الأمر الواقع بتهويد القدس.

إن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تدين الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على المواطنين الفلسطينيين في القدس الشريف وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ترى في الأحداث الأخيرة التي استخدمت فيها إسرائيل مختلف الأسلحة ضد المواطنين العزل، استمرارا لسياسة إسرائيل في خرق أبسط المبادئ والقواعد الدولية وتحديا لمشاعر الفلسطينيين ومشاعر الأمة العربية وانتهاكا لحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة وخروجا على مبادئ السلام واتفاقات الشرعية الدولية التي تهدف إلى إحلال السلم في المنطقة. إن الممارسات الوحشية لإسرائيل والتي شهدها العالم كله ما هي إلا تأكيد على عدم رغبة إسرائيل في إحلال السلام العادل وإمعان في إيجاد العراقيل واستخدام العنف ضد شعب أعزل متحدية بذلك جميع المواثيق والعهود الدولية.

لقد أكد العرب مرارا وتكرارا أن اختيارهم للسلام هو خيار استراتيجي. وبرهن العرب على رغبتهم وسعيهم من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبداهة فإن هذا السلام العادل المنشود يتطلب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وعلى رأسها القدس الشريف وفي الجولان السوري وفي الأجزاء المتبقية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

إن عروبة القدس منذ قدم التاريخ لا تحتاج إلى دليل أو برهان ولا تحتاج إلى أي تفسيرات كما أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ينطبق عليه القانون الدولي مثلما ينطبق على الأراضي المحتلة، ويخضع في مباحثات السلام لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره أرضا فلسطينية جرى احتلالها في حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إننا نطالب مجلس الأمن بالقيام بواجباته وتحمل مسؤولياته في تحقيق الأمن والسلام واتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل حماية الشعب الفلسطيني مما يتعرض له من قتل وتشريد، وحماية المقدسات الإسلامية وعدم تعرضها للمزيد من الانتهاكات الإسرائيلية، والتأكيد على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال، والتي أكد المجلس نفسه في قرارات عديدة انطباقها على جميع الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس.

وإننا إذ نرحب باجتماع باريس والقاهرة ونعرب عن الأمل في أن تسفر هذه الاجتماعات عن تصحيح للأوضاع ووقف لإراقة الدماء وأعمال العنف والعودة إلى مباحثات السلام برغبة مخلصة وإرادة جادة في التوصل إلى الحل العادل الشامل نرى انه لابد من التحقيق مع المسؤولين

عن تلك الأحداث المخزية وعقابهم وإدانة الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم المعارضة الإسرائيلي، والعمل بكل جدية وحرص على عدم تكرارها مع تعويض الفلسطينيين المتضررين وأهاليهم من أعمال القمع والإرهاب الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

المتكلم التالي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أذكر أن وفدي مغتبط لرؤيتكم، سيدي، تترأسون جلسات مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونهنئ أيضا السفير وان، ممثل مالي، على المهارة التي أبداها في تسيير عمل المجلس في أيلول/سبتمبر.

ومرة أخرى نقول إن البشرية تشهد كيف أن القوى المعارضة للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم في الشرق الأوسط تسعى إلى إحلال العنف والعدوان محل السلام والمفاوضات.

ومرة أخرى يذهل العالم لرؤية القوات الإسرائيلية تزهق الأرواح الغالية للكثيرين من السكان المدنيين الفلسطينيين. ونحن نراقب بكثير من الإحباط قسوة القمع الذي يُمارس بموافقة حكومة إسرائيل والاستعمال العشوائي للأسلحة الثقيلة والمروحيات المقاتلة ضد السكان المدنيين الأبرياء وضد المرافق الفلسطينية. ونحن نعرب عن مواساتنا القلبية لأسر المتوفين.

إن هذا الاعتداء الوحشي يقع في وقت يبدو فيه أن المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية تستأنف مرة أخرى بقصد إحلال السلام الضروري الذي طال انتظاره. ويقع أيضا في وقت تبذل فيه قصارى الجهود عن طريق عدد من مبادرات السلام غايتها العودة بعملية التفاوض إلى مسارها.

وكوبا تدين بشدة الاعتداء والأعمال البربرية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. ونطالب بوقف فوري لأعمال القمع ومظاهر القوة، لأن استمرارها لا يقود إلا إلى تصاعد بالغ الخطورة في العنف في الوضع البالغ الحساسية السائد في فلسطين – وعواقبه الإقليمية والعالمية لا يمكن التنبؤ بها.

لقد أكد مجلس الأمن، من خلال ٢٥ قرارا مختلفا اتخذت على مدى هذه السنوات كلها، اعترافه بسريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. والإجراءات الإسرائيلية انتهكت مرة أخرى تلك القرارات والقرارات الكثيرة الأخرى التي اتخذها الجمعية العامة والمجلس ذاته. ولقد وطأت الأقدام بصورة متكررة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

وكان المجتمع الدولي يتوقع إجراء من مجلس الأمن أكثر تصميما وفعالية. وعندما تنتهي القائمة الطويلة للمتكلمين، ستبقي هذه الجلسة كثيرا من المشاركين هنا غير راضين.

لقد أثبتت الأحداث مرة أخرى بوضوح أن مجلس الأمن يقصر في الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين كلما حدث تدخل من المصالح السياسية المسيطرة والمحلية لعضو دائم يستخدم سلطانه وأوامره بتعسف وبدون مسؤولية.

وتؤكد كوبا مجددا على تضامنها الكامل الذي لا يتزعزع مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة تكون القدس عاصمتها، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة. ونحن نناشد المجتمع الدولي بأن يدين بقوة تلك الجرائم وتكتيكات التأخير التي تستخدمها

إسرائيل أثناء جميع هذه السنوات لفرض سياسة ضم عنيدة تنتهك أكثر قوانين التعايش والقانون الدولي بدائية.

ويرحب وفدي مع الاهتمام والأمل بالاجتماعات المعقودة في باريس والقاهرة، ولكننا نؤكد أنه لن يوجد حل عادل ودائم لصراع الشرق الأوسط ما لم يكن قائما على الالتزام الدقيق لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وبخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن.

واليوم إذا لم نتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة يمكن أن تفتح من جديد الطريق أمام السلام وتعيق عودة الاستفزازات والعنف لهذه القطاعات المناهضة في إسرائيل لإيجاد حل سلمي للصراع، فإننا نمهد الطريق أمام أزمة جديدة.

ويحتاج شعب فلسطين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم المجتمع الدولي، ولن تخيب كوبا أمله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي المدرج أسمه في قائمتي هو ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): يطيب لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أهنئ سلفكم السيد سفير مالي على إدارة أعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأود هنا أن أتقدم إليكم بخالص الشكر على عقد هذا الاجتماع الذي يعيد موضوع القدس والأراضي العربية المحتلة إلى مجلس الأمن مرة أخرى. فمهما تنوعت الجهود لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي خارج الأمم المتحدة، ستظل قرارات مجلس الأمن تمثل الشرعية الدولية التي لا يجب تجاوزها.

إن قيام إسرائيل بتحدي مجلس الأمن من خلال إصدار قانون بضم القدس، قد زرع بذور العنف الذي نشاهد مظاهره اليوم. فكانت زيارة اريل شارون الاستفزازية للحرم الشريف، السبب المباشر لاندلاع أعمال العنف. إلا أن أعمال العنف الحربية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل بما فيهم الأطفال قد فاق كل تصور، إذ أن ما يزيد عن ٥٠ فلسطينيا قد لقوا حتفهم من جراء استخدام القوات الإسرائيلية للأسلحة النارية وحتى الأسلحة الثقيلة بما فيها الطائرات العمودية. ومن الواضح، أن ذلك يشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وفي هذا الصدد، فقد أصدر الأستاذ عبد القادر باجمال وزير خارجية اليمن بالنيابة عن الحكومة اليمنية التصريح التالي:

> ”تابعت الجمهورية اليمنية بقلق بالغ المواجهات الدامية التي حدثت في باحة الأقصى الشريف عقب الزيارة الاستعراضية والاستفزازية التي قام بها اريل شارون بغرض تفجير الأوضاع برمتها في الأراضي المحتلة والحيلولة دون استمرار عملية السلام، وتنفيذ القرارات الدولية التي تلزم إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وتعتبر أن تردد حكومة باراك وهروبها المستمر من التزاماتها والاستحقاقات المترتبة عليها هو الذي عزز ذلك السلوك العدواني لدى اليمين الإسرائيلي المتطرف وممارسة هذه الأعمال الاستفزازية والعدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والتعدي على حرمتها“.

إن الجمهورية اليمنية وهي تدين بشدة المجزرة الوحشية التي قامت بها القوات الإسرائيلية، لتحمّل إسرائيل وحكومة باراك مسؤولية تردي الأوضاع وتصعيد حالة الإحباط واليأس التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا نهيب بمجلس الأمن وضع حد للأعمال العسكرية العدوانية التي تقوم بها إسرائيل، كما ندعو المجلس إلى التأكيد مجددا على إطار الحل الشامل، بما في ذلك الوضع في مدينة القدس.

وأخيرا، فإنه على الرغم من خطورة تلك الأحداث المؤسفة ينبغي الاستمرار في جهود السلام واستكمال المشوار نحو سلام عادل وشامل ودائم، يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ويعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج أسمه في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. ونتقدم بتهانئنا أيضا إلى الممثل الدائم لمالي، السفير مختار عوني، على قيادته الرائعة للمجلس في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وإتاحة الفرصة لنا للتكلم عن هذه المسألة الهامة جدا.

ورئيس حركة عدم الانحياز أدلى أمس ببيان باسم الحركة التي ننتمي إليها. ومع شعورنا ببالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة، ارتأينا أنه من الضروري أيضا أن نتشاطر المشاعر مع المجلس. وبما أن وفودا كثيرة قد تكلمت أمس واليوم، وتوجد وفود كثيرة ستتكلم، سوف أدلي ببيان موجز.

وتعرب حكومتي عن بالغ قلقها إزاء أحداث العنف الأخيرة التي وقعت في القدس، والضفة الغربية، وقطاع عزة، وفي أنحاء أخرى من المناطق التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. وقد أدى هذا الأمر إلى فقدان أرواح الناس وتدمير الممتلكات وهذا أمر مؤسف للغاية. وأدى ذلك أيضا إلى إفساد مناخ عملية السلام في الشرق الأوسط. والقضايا التي تنطوي عليها عملية السلام في الشرق الأوسط بالغة التعقيد. لذلك تمس الحاجة الآن إلى ضبط النفس، وتجنب الاستفزاز والابتعاد عن كافة الأعمال التي تزعزع استقرار العملية.

ونلاحظ بقلق متزايد أن توقف الأعمال العدوانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم يدم طويلا، ونأمل في أن تتضاعف الجهود الهادفة إلى وقف العنف، مما ييسر اختتام عملية السلام في وقت مبكر. ولا نزال مقتنعين بالحاجة إلى الحوار والمفاوضات السلمية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة، وشاملة، ودائمة لجميع القضايا. ونؤيد مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

ولقد أحرز تقدم كبير في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا ينبغي السماح للأحداث الأخيرة بأن تعوق أو تؤخر عملية السلام، التي تسعى من أجلها القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية. ونعتقد بأنه إذا توفر المطلوب من الإرادة والعزم، وبوجود الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فسوف يتم التغلب على جميع الصعاب، ولن يكون أي هدف بعيد المنال. ويتعين الارتداد عن أعمال العنف. ولا بد أن تنتصر الدبلوماسية وينتصر فن الحكم. وليس ثمة بديل للسلام الدائم ولا طريقة أخرى نحو تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أشير بالتقدير إلى حكمتكم وإصراركم اللذين ساهما بشكل كبير في إتاحة الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير عن آرائها في هذه الجلسة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام والذي يمس بالصميم مسألة حفظ السلام والأمن الدوليين.

نجتمع اليوم لمناقشة ما يتعرض له شعب فلسطين سواء في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من اضطهاد وعدوان في خرق فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

إن قيام منفِّذ مجزرة صبرا وشاتيلا الإرهابي شارون بتدنيس الحرم القدسي الشريف بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما تلا ذلك من استخدام قوات الاحتلال الصهيوني لآلتها العسكرية من دبابات ومروحيات وصواريخ ضد المدنيين الفلسطينيين لقمع مشاعر الغضب الفلسطينية والذي أدى لحد الآن إلى سقوط ٦٠ شهيدا، من بينهم درة الشهداء الطفل محمد الدرة، وجرح أكثر من ٢٠٠٠ آخرين، إنما يؤكد من جديد الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني الغاصب ويضع المجتمع الدولي ومؤسساته أمام تحد حقيقي وحاسم. فهل يستطيع المجتمع الدولي أن يدافع عن الحق هذه المرة؟ وأن ينصف المظلوم؟ وأن يقتص من الظالم؟

لقد عبر بعض المتحدثين عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات لوقف الظلم الذي يتعرض له شعب فلسطين على يد قوة الاحتلال الغاشمة ومحاسبة الجناة. وللأسف فإن الوقائع تشير إلى أن أملهم سيخيب؛ لأن موازنة القوى في مجلس الأمن ومنذ تأسيسه لا تسمح بذلك، ولأن القوة المهيمنة في المجلس، وهي الولايات المتحدة، تسبغ كل الدعم والرعاية لهذا الكيان الغاصب وتزوده بكل وسائل الدمار ومن ضمنها الأسلحة النووية. وهي تبارك عدوانه على الدول العربية. وهذا الدعم اللامحدود لهذا الكيان بدأ منذ إنشائه قبل ٥٢ عاما، وسيستمر مع دعم مجلس الأمن يعبر عن مصلحة القوة المهيمنة عليه.

إننا لا نقول هذا الكلام من أجل تثبيط همة الشرفاء في المجلس، وهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذين عبروا في كلماتهم يوم أمس وهذا اليوم عن التزام قوي بمبادئ الميثاق ورغبة أكيدة في رفع الظلم الذي يتعرض له شعب فلسطين والأمة العربية. بل على العكس، فإن هذا الوضع يجب أن يكون دافعا إضافيا لهم لدراسة جوهر المشكلة والبحث الجاد عن حلول جذرية تعيد الحق إلى أصحابه.

إن القضية ليست في كيفية دفع الفلسطينيين إلى مفاوضات غير متكافئة مع قوة الاحتلال، والتي لن تعيد لهم حقا بالتأكيد. إن القضية هي في دراسة جوهر المشكلة واستنباط الحلول الملائمة. القضية بدأت عندما أعطى بريطاني اسمه بلفور وعدا في عام ١٩١٧ لبريطاني آخر اسمه روتشيلد بتكوين وطن قومي له وللمتطرفين من أمثاله في فلسطين. القضية هي قضية الاحتلال العسكري لأرض فلسطين وتدفق المغامرين إليها من أوروبا وباقي أصقاع الأرض بدعوى أنها أرض بلا شعب. القضية هي في أعمال العدوان المتكررة التي يقوم بها هذا الكيان الغاصب على الدول العربية واحتلاله الأراضي العربية ومنها الجولان العربي المحتل. القضية هي في مأساة شعب ينوء تحت الاحتلال وتمارس ضده أبشع أنواع القهر والاضطهاد. القضية هي في معاناة أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني هجروا من أرضهم ويرنون بأبصارهم إلى وطنهم ولهم كامل الحق في العودة إليه. القضية هي في العقيدة الصهيونية العنصرية التوسعية الاستعلائية المقيتة، القضية هي في تهديد الأماكن المقدسة لمليار مسلم ومليار مسيحي.

إن فلسطين جزء من الأمة العربية التي هي من أعرق الأمم، أمة تعايشت على أرضها الأديان والثقافات وأنجبت أكثر حضارات التاريخ أصالة. أمة لها قدرة هائلة على مواجهة التحديات والأطماع والانتصار على الغزاة. أمة ستهزم الغزوة الصهيونية كما هزمت قبلها غزوات المغول والصليبيين. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يقف مع هذه الأمة في معركتها العادلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على كلماته الرقيقة الموجهة إلي. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد دداش (موريتانيا) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على ردكم الإيجابي لعقد هذا الاجتماع الطارئ والهام إثر الأحداث الخطيرة التي شهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من ستين فلسطينيا وعن وقوع أكثر من ألفي جريح. ونرجو لذوي هؤلاء الشهداء الصبر والسلوان، عزاؤهم في ذلك أن مثوى الشهداء جنة الخلود بإذن الله جل جلاله. ونذكر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأولياء فالأفضل ثم الأفضل" أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إن الحكومة وأبناء الشعب الموريتاني يعربون عن تضامنهم الكامل والمطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وإننا ننحني بإجلال أمام الشهداء الذين سقطوا ليس فقط دفاعا عن الحقوق الفلسطينية المشروعة والمقدسة، بل وأيضا عن القدس الشريف وحقوق الأمتين العربية والإسلامية.

إننا ندين بشدة ما شاهدناه من إطلاق النار المتعمد على المدنيين العزل واستخدام المدافع والطائرات المروحية والدبابات والصواريخ الأمر الذي يخالف بصفة صريحة معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونطلب من الأمم المتحدة إدانة هذه الجرائم البشعة والتحقيق من أجل ضبط المسؤولين عنها وإدانتهم وتقديمهم للمحاكمة.

تدركون لا شك أن هذه الأحداث الخطيرة تشكل عقبة في طريق التوصل إلى تحقيق السلام في هذه المنطقة التي هي في أمس الحاجة إليه. وأود هنا أن أؤكد من جديد باسم وفد بلادي دعمنا لعملية السلام. ونحن نرى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة إلا على أساس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن هذه الأحداث الخطيرة من شأنها أن تدمر نهائيا مسلسل السلام في الشرق الأوسط. ولهذا فاليوم أكثر من أي وقت مضى يجب أن تكثف المجموعة الدولية الجهود من أجل تخطي العقبات التي لا تزال تحول دون الوصول إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريتانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ. المتكلم التالي على قائمتي هو سعادة السيد حسين حسونة، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس الدعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسونة (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أقدم لكم خالص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر

الحالي وأن أعبر عن وافر تقديري لاستجابتكم السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن حول موضوع له أهمية كبرى للعالم العربي والإسلامي والمسيحي بل لسائر أعضاء الأسرة الدولية.

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على طلب المجموعة العربية في الأمم المتحدة للنظر في الاعتداء الإسرائيلي على الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة وحملة القمع الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة.

وثمة إجماع بين أعضاء مجلس الأمن والمتحدثين أمامه في اليومين الماضيين على أن الأحداث الدامية الراهنة في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة بل داخل إسرائيل ذاتها، قد فجرها انتهاك زعيم حزب الليكود المتطرف أرييل شارون وبدعم – مع الأسف – من الحكومة الإسرائيلية لساحة الحرم الشريف، وما أدى هذا الانتهاك من استفزاز واضح لمشاعر الفلسطينيين وجميع القوى في أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وذلك لما أكدته تلك الملابسات من تلاعب بالمقدسات الدينية وإهدار لكرامتها بغية تحقيق أهداف سياسية ذاتية.

وهناك توافق دولي أيضا، أن وقوع هذا العدد الكبير والمتصاعد من الضحايا الفلسطينيين، من رجال ونساء وأطفال، إنما مرجعه الاستعمال المفرط للقوة من قبل القوات الإسرائيلية، وتصويبها النيران من أكثر الأسلحة تقدما وفتكا في صدور الشهداء من المدنيين، وذلك بشهادة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المحايدة كمنظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبهذه المناسبة، نقدم خالص التعازي لأسر هؤلاء الضحايا الأبرياء.

كانت جامعة الدول العربية أول منظمة دولية تناولت تلك الأحداث الخطيرة بكل جدية واهتمام، حيث تدارس مجلس جامعة الدول العربية هذه التطورات الأليمة منذ بدء وقوعها، وذلك في دورة طارئة للمجلس يوم أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وحمل المجلس خلالها إسرائيل المسؤولية الكاملة عن اندلاع هذه الأحداث الخطيرة، وطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل إجبارها على سحب قواتها من حول القدس الشريف، ومن حول نقاط التماس في المدن الفلسطينية، كما طالب بإجراء تحقيق دولي بشأن الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عنها أمام محكمة جنائية دولية، كما دعا مجلس الأمن وبخاصة الدول الدائمة العضوية إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على عملية السلام، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتفعيل اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال.

في الوقت الذي بدأت فيه البشرية تتلمس خطواتها للدخول إلى قرن جديد تستهل به بداية الألفية الثالثة، وتتطلع إلى أن تمسح عن العالم دموعا أفرزتها أحداث القرن المنتهي، وتتسلح بأمنيات صاغتها محاولات جادة لتأمين السلام لكل البشر، نجد بكل أسف القوى الإسرائيلية المعادية للسلام تواصل عزمها في السير عكس هذا الاتجاه الذي تتطلع إليه دول العالم أجمع، ومنها دولنا العربية التي اتخذت السلام خيارا استراتيجيا.

إن مذبحة المسجد الأقصى التي أريقت فيها دماء المدنيين العزل والأطفال، وهدرت فيها كل أمنيات البشرية في السلام، تعد أكبر دليل على انتهاك إسرائيل لتلك المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والأطفال، والتي شاركنا جميعا في صياغتها وفي التصديق عليها، والالتزام بتنفيذها. وأنه من غير المعقول أبدا أن تمر انتهاكات إسرائيل لهذه المواثيق دون ردع أو عقاب.

إن جامعة الدول العربية، إدراكا منها لخطورة الموقف، تناشد مجلس الأمن التدخل الفوري في ظل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتكثيف الجهود لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحمل إسرائيل على وقف انتهاكاتها الاستفزازية غير المبررة، وسحب قواتها فورا من منطقة الحرم القدسي الشريف وكافة المدن الفلسطينية المحتلة تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد جميعها أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ينطبق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) وأحكام القانون الدولي المتعلقة بوضع الأراضي المحتلة.

وإذا كانت الأمم المتحدة حريصة حقا على احترام قواعد العدالة الدولية وحكم القانون ومبدأ التزام كافة الدول، على قدم المساواة ودون استثناء، بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة العالمية، فإن جامعة الدول العربية ترى أنه قد آن الأوان لكي تلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما تلك الصادرة عن مجلس الأمن، والواجبة التنفيذ من قبل الدول كافة، وذلك فيما يتعلق بقضية القدس والمستوطنات الإسرائيلية، والانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، واحترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في ظل الاحتلال.

وفي تقديرنا أنه لو قدر لهذه القرارات الدولية الدخول في حيز التنفيذ في مواجهة إسرائيل لما واجهت الأمم المتحدة الموقف المتفجر الحالي في الشرق الأوسط، ولما خشينا اليوم انهيار كافة جهود إقامة السلام الدائم في المنطقة.

وختاما، فإن جامعة الدول العربية، إذ يراودها الأمل في نجاح الجهود المشكورة الراهنة لإنقاذ عملية السلام، تؤكد مرة أخرى أنه عندما اختارت الأمة العربية السلام العادل والشامل، وفق قراري الشرعية الدولية رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، فإن هذا السلام يتطلب التزاما إسرائيليا مقابلا بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مراقب جامعة الدول العربية على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

ونود أن نعرب للأسر المفجوعة لهؤلاء الضحايا عن خالص تعازينا وتعاطفنا العميق معها.

وخلال الفترة التي سبقت تلك التطورات المؤسفة، كان التوتر في المنطقة قد تصاعد نتيجة للمرحلة الصعبة التي وجدت عملية السلام نفسها فيها. وكان لا ينبغي زيادة تفاقم ذلك التوتر بأعمال استفزازية صارخة. ومن المؤسف أن الأحداث التي شهدناها قد فعلت ذلك بالضبط، إذ أنها أشعلت لهيب ديناميات المجابهة التي لا تزول بسهولة. وليس هناك من شيء يمكن أن يبرر إزهاق الأرواح البريئة مهما كان الجو مشحونا بالتوتر.

ونرى أنه قد آن الأوان الآن لتهدئة الموقف. ونحن ندعو كلا الطرفين إلى استعادة الهدوء من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ونعتقد أن سحب قوات الأمن الإسرائيلية سيشكل خطوة أولى نحو تطبيع الحالة على أرض الواقع.

وينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن إجراء تحقيق غير متحيز ويتسم بالشفافية بمشاركة كل من إسرائيل وفلسطين في أسباب الاضطرابات الأخيرة. ومن الأهمية القصوى البدء

في اتخاذ الإجراءات الواجبة ضد مقترفي هذه الأعمال الإجرامية حتى يكون ذلك بمثابة عزاء للأسر المفجوعة.

وتواصل تركيا متابعة التطورات في المنطقة من خلال اتصال وثيق تجريه مع الأطراف المعنية. كما أعربت الحكومة التركية عن غضبها وقلقها إزاء تصاعد العنف من خلال اتصالاتها المباشرة بالرئيس عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلية بالنيابة بن عامي. وعلاوة على ذلك، قررت حكومة بلادي المساهمة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بالإضافة إلى إمدادات طبية وأدوية، استجابة للطلب الذي تلقته من الجانب الفلسطيني لتقديم مساهمة إنسانية طارئة. ومن واجبنا جميعا أن نخفف من محنة أولئك الذين سقطوا ضحية لهذا العنف الطائش.

ويحدو تركيا الأمل في أن هذه الأحداث، مهما كانت آلامها مبرحة، لن تجعل الأطراف المعنية تنحرف عن مسارها الرئيسي، ألا وهو عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن، بوصفنا أعضاء المجتمع الدولي ينبغي أن نتولى مسؤوليتنا للمساعدة في إحياء هذه العملية. وما زلنا نؤمن بأن التوصل إلى تسوية دائمة سيكون أفضل رد على المستفزين من كل الأنواع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

ما زال هناك عدد من المتكلمين باقين على قائمتي. ونظرا لأننا وصلنا إلى ساعة متأخرة، فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.